بريكس والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

(مؤتمر ليخاتشيف الدولى، أبريل 2024)

د. نورهان الشيخ*

مقدمة

العلاقات الاقتصادية الدولية هي مجموعة التفاعلات الاقتصادية بين الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية، وتداعياتها، ويتضمن ذلك التجارة في السلع والخدمات والأصول والتقنيات، والتمويل الدولي، والتنمية الدولية؛ وكذلك على مستوى الأعمال فيما يتعلق بالجهات الفاعلة وتدفقات الأعمال التجارية الدولية وعقود الأعمال الدولية والتجارة الإلكترونية واستراتيجيات الأعمال. وهناك مجموعة واسعة من السياسات التي تؤثر على هذه التفاعلات ولها آثار اقتصادية أوسع نطاقا، بما في ذلك القواعد واللوائح التحوطية والتفضيلية بشأن التجارة الدولية، والتعريفات الجمركية، والحصص التجارية، والضوابط على التدفقات المالية الدولية. ولهذه التفاعلات والسياسات تداعيات وآثار هامة على مستوى الدول بما في ذلك البطالة والتضخم، وصعود أو هبوط صناعات معينة، والانعكاسات بالنسبة للعمال، وعلى نطاق أوسع، الرفاهية الوطنية، والاستقرار الاقتصادي، وعدم المساواة، وتلك السياسية.

تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية العديد من التطورات تمثل من وجهة نظر البعض تحديات لنظام "بريتون وودز" الذى دشنته الولايات المتحدة وحكم الاقتصاد العالمى منذ الحرب العالمية الثانية، وتنذر بتغيرات ملحوظة فى التفاعلات وموازين القوى الاقتصادية من أهمها بروز مجموعة بريكس عام 2009 بقيادة الصين، ثانى أكبر اقتصاد عالمياً، وتطور دورها وتأثيرها فى العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بعد إعلانها التخلى عن الدولار فى التعاملات بين دولها، واتساع عضويتها إلى عشر دول بضم خمس دول جديدة من بينها مصر، على النحو الذى يضعها كثير من المحللين مقابل مجموعة السبع الصناعية الكبرى ويقارن بين تأثير المجموعتين ومستقبل الاقتصاد الدولى فى ضوء ذلك.

* أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أولاً: التعريف بمجموعة بريكس ودورها فى الاقتصاد الدولى:

مجموعة "بريكس"(BRICS) هى تكتل اقتصادي عالمي بدأت فكرة تأسيسه في سبتمبر 2006، حينما عُقد أول اجتماع وزاري لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. تلى ذلك عقد أول لقاء بين وزراء خارجية دول "بريك" في مدينة يكاترينبورج الروسية، واجتماع وزراء مالية هذه الدول في مدينة سان باولو البرازيلية في عام 2008 ليمثل ذلك بداية تعاون مشترك بين مجموعة دول تحت مسمى "بريك"(BRIC) هي الأحرف الأولى للدول الأربعة، البرازيل وروسيا والهند والصين.

وفى يونيو 2009، عقد رؤساء هذه الدول، وهم البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، والروسي ديمتري ميدفيديف، والهندي مانموهان سينج، والصيني هو جينتاو، اجتماعهم الأول بمدينة يكاترينبورج في روسيا، ورفعوا درجة تعاون دول "بريك" إلى مستوى القمة. وأعلن الرؤساء الأربعة عن تأسيس تكتل اقتصادي عالمي من شأنه أن يكسر هيمنة الغرب وينهي نظام القطب الواحد الذي تتزعمه الولايات المتحدة اقتصادياً، وذلك من خلال التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، وكذلك مناقشة الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأربعة أن تتعاون فيما بينها على نحو أفضل في المستقبل. وفى عام 2010 تم قبول عضوية جنوب أفريقيا وشاركت رسمياً فى القمة الثالثة للمجموعة، التي عقدت في الصين يوم 14 أبريل 2011، وغيرت المجموعة اسمها إلى "بريكس".

(1) العضوية:

مجموعة بريكس هى مجموعة بين عدد من الدول وليس منظمة دولية حيث لم توقع الدول الأعضاء ميثاق دولى ملزم يحدد إلتزامات الدولية. فهى آلية تشاورية للتنسيق بين الدول الأعضاء بشأن السياسات محل البحث والاهتمام وليس منظمة دولية على غرار الاتحاد الأوروبى أو جامعة الدول العربية لها ميثاق وهيكل تنظيمى وبيروقراطية يقودها أمين عام. فالمنظمة الدولية هى "فاعل دولى له هيكل واضح يضم مجموعة من الدول، يتم تأسيسها من خلال اتفاق دولى، بهدف تحقيق أهداف ومصالح مشتركة. وتتمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية المتميزة عن الدول الأعضاء فيها".

وإنطلاقاً من هذا التعريف فإن المنظمة الدولية تعتبر فاعل دولى يتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الدول الأعضاء فيها، إلا إنه من الناحية الفعلية فإن مواقف وسياسات الدول الأعضاء هى التى تحدد مواقف المنظمة وما تتخذه من قرارات وتتبناه من سياسات، وتظل هذه الأخيرة توافقية تعبر عن ما تتفق أو تتوافق عليه الدول الأعضاء. وقد تكون المنظمة مفتوحة فى عضويتها لجميع دول العالم المستقلة ذات السيادة مثل الأمم المتحدة، وقد تكون إقليمية تقتصر فى عضويتها على مجموعة من الدول يتم تحديدها على أساس الهوية مثل جامعة الدول العربية، أو الموقع الجغرافى مثل منظمة الوحدة الأفريقية، أو المصلحة المشتركة التى تربط بين الدول الأعضاء مثل منظمة شنجهاى. وفى الأعم الأغلب من الحالات يكون هناك جوار جغرافى بين الدول الأعضاء فى المنظمة، إلا إنه خلال العقدين الماضيين ظهرت منظمات إقليمية بين دول غير متجاورة جغرافياً فيما أصطلح على تسميته بالإقليمية الجديدة. والتى تعبر عن موجة حديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادى والتجارى الإقليمى التى أخذت فى التبلور فى شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى. كما أن الأصل هو العضوية الاختيارية فى المنظمة الدولية حيث تتفق مجموعة من الدول على تأسيسها لتحقيق أهداف محددة ومصالح مشتركة. وقد يكون الهدف هو ضمان أمن الدول الأعضاء، والتصدى للتهديدات الأمنية التى قد تواجههم. وقد يكون الهدف هو تنمية التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى وتعزيز التنافسية للدول الأعضاء من الناحية الاقتصادية، ومثال ذلك الجماعة الأوروبية التى تطورت إلى الاتحاد الأوروبى. وتتمتع عضوية المنظمات الدولية بالمرونة وعادة ما تتسع هذه العضوية بقبول أعضاء جدد وفق شروط ومعايير تحددها الدول الأعضاء فى الميثاق أو الاتفاق المنشئ لها.

فى ضوء ما تقدم تتمتع مجموعة بريكس بالعديد من سمات وخصائص المنظمات الدولية، باستثناء الاتفاقية الدولية أو الميثاق. وقد شهدت المجموعة اتساع فى العضوية ثلاث مرات 2011 و2024، و2025 لتضم مجموعة "بريكس" 10 دول هى: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا (منذ 2011)، وكل من مصر، الامارات، إيران، إثيوبيا (منذ الأول من يناير 2024)، وأندونيسيا (منذ الأول من يناير 2025). ويقع مقر المجموعة فى مدينة شنجهاي بالصين، والرئاسة دورية بين الدول الأعضاء.

(2) الأهداف:

تعمل مجموعة بريكس على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاقتصادية عبر تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتعزيز مكانتها على مستوى العالم من خلال التعاون النشط فيما بينها، ودعم الأمن والسلم على مستوى العالم، وهو ما من شأنه أن يسهم في خلق نظام اقتصادي عالمي متعدد القوى. ومن بين الأهداف الرئيسية للمجموعة ما يلي:

- الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، حتى يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية.
- العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار النظم التجارية متعددة الأطراف وتحسين التجارة الدولية وبيئة الاستثمار.
- السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذا الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.
- التنسيق والتعاون بين دول المجموعة في مجال ترشيد استخدام الطاقة من أجل مكافحة التغيرات المناخية.

- تقديم المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائي العالمي.
- التعاون بين دول بريكس في العلوم والتعليم والمشاركة في البحوث الأساسية والتطور التكنولوجي المتقدم.
- خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الواحد.
- إنهاء هيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية عبر نظام بريتون وودز، وإيجاد بديل فعال وحقيقي للدولار وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول الخمس المنضوية فى عضويته.
- تنمية البنى التحتية في بلدان المجموعة.
- تعزيز شبكة الأمان الاقتصادي العالمية بالنسبة لتلك البلدان وتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات الغربية وتكبيلها بالفوائد.
- السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل بهدف القضاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
- توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات.
- السعي إلى زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في مجموعة بريكس.
- تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو اقتصادي واستقرار سياسي.
- إنشاء كابل إنترنت خاص بها لتفادي عمليات التجسس الأمريكية، وترفض التجسس السيبرانى الذي تقوده الولايات المتحدة وتعتبره نوعاً من الارهاب.
- انشاء اتحاد للطاقة بين الدول الخمس.
- رؤية موحدة حول التعامل مع قضايا الفقر والفساد في الدول النامية.
- مساع مشتركة بين الدول الخمس للتصدي للأمراض المعدية، خاصة في أفريقيا.

(3)دور مجموعة بريكس فى الاقتصاد الدولى:

مجموع بريكس تجمع اقتصادى هام تستأثر دوله بالمؤشرات التالية:

- 36% الناتج المحلي العالمى، وهى بذلك تتجاوز مساهمة مجموعة السبع الصناعية الكبرى G7 البالغة 30%.

- أكثر من 20% من التجارة العالمية.
- وحوالي 30% من مساحة اليابسة، و45% من عدد سكان العالم
- يبلغ الاحتياطي النفطي الذي تديره دول المجموعة حوالى 45% من الاحتياطى العالمى.
- تمتلك احتياطيات ضخمة من معادن أرضية نادرة تفوق ما تمتلكه مجموعة السبع الكبار منها بنحو 30 مرة، وهذا الأمر يضع قطاع الطاقة المتجددة العالمي تحت السيطرة الكاملة للمجموعة.
- وتمتلك 8% من الموارد الاقتصادية العالمية وتوجد فيها 45% من الأيدي العاملة في العالم.
- و40% من إجمالى الاحتياطي العالمى من الذهب والعملات الصعبة (4 تريليون).

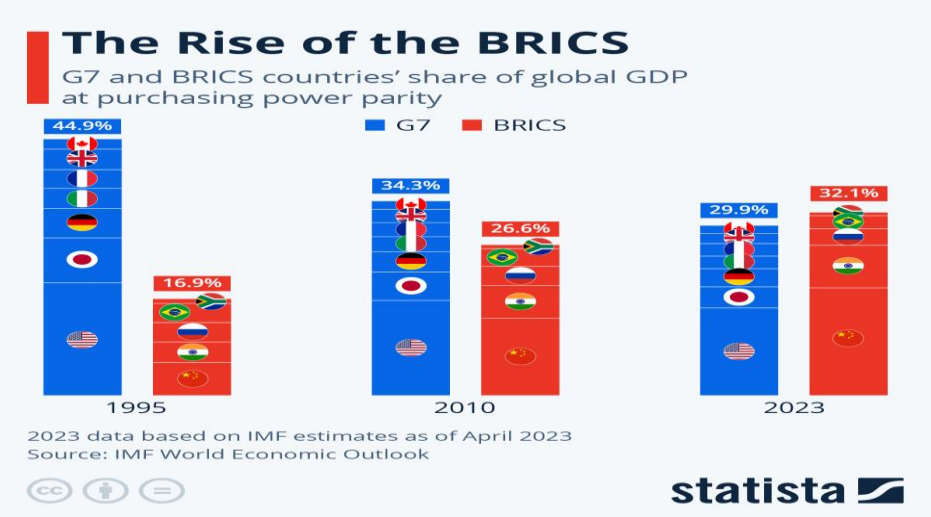

ثانياً: التغيرات التى تقودها بريكس فى العلاقات الاقتصادية الدولية:

اسرعت الولايات المتحدة بإطلاق دعائم نظام "بريتون وودز" فى عام 1944 مستغلة انهيار الاقتصادات الأوروبية على خلفية الحرب العالمية الثانية وحالة التداعى التى تمر بها الحكومات فى أوروبا لتهيمن على الاقتصاد الدولى عبر مؤتمر بريتون وودز الذى هيمنت علي مناقشاته وأعماله، واعتمد المؤتمر في مقرراته اعتماداً أساسياً على "خطة هوايت" التي تعكس وجهة النظر والمصلحة الأمريكيتين، واستبعد "مشروع كينز" الذي تقدمت به بريطانيا.

ومنذ الأزمة الاقتصادية عام 2008 يشهد النظام الدولى تحولات جوهرية على الصعيد الاقتصادى، وتتسارع التطورات وتعلو نبرة التحدى للولايات المتحدة. ويتسع معسكر المتذمرين والرافضين للهيمنة الأمريكية والنظام أحادى القطبية بكل أبعاده ومنها تلك الاقتصادية. وتتصاعد المطالب بنظام عالمى تعددى أكثر عدالة واستقراراً ومراعاة لمصالح الأطراف كافة. وقد كانت بريكس بداية هذا التحول والقوة القائدة والدافعة له. وتعمل بريكس على إنهاء نظام الأحادية الاقتصادية الذى أسسته الولايات المتحدة عبر التحرك فى ثلاث محاور تمثل معاً مثلث التغيير والقاعدة الصلبة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد.

(1) التخلي التام عن الدولار في التعاملات التجارية والمالية:

وذلك عبر التحول السريع نحو استخدام العملات الوطنية، فهيمنة عملة واحدة على المعاملات الدولية استثناء لا سابق له في التاريخ. وقد ارتبط صعود الولايات المتحدة مطلع القرن العشرين، بالنمو السريع فى الاقتصاد الأمريكى، وسعيها إلى ترجمة قوتها الاقتصادية الضخمة إلى نفوذ سياسى واستراتيجى عالمى، والتراجع الحاد للاقتصادات الأوروبية المنافسة فى أعقاب الدمار الذى لحق بأوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. الأمر الذى مكنها من بسط سيطرتها على الاقتصاد العالمى من خلال مجموعة من الآليات أهمها وأكثرها تأثيراً اعتماد الدولار فى كافة المعاملات المالية والتجارية عالمياً. وعلى مدى ما يزيد عن سبعة عقود سيطر الدولار على المعاملات التجارية في العالم وجري تسعير السلع بالدولار وفي مقدمتها النفط، وكذلك الأسهم، والاحتياطات المالية في مختلف دول العالم. ويسيطر الدولار وحده على 11.5% من التجارة العالمية، ونحو 60% من احتياطيات البنوك المركزية حول العالم، وفق بنك التسويات الدولية. مما جعل حركة سعر الدولار صعودا وهبوطا تحدث هزات اقتصادية عالمية متفاوتة الشدة والتداعيات. وارتبطت وجهة الأموال حول العالم بقيمة الدولار وسعر الفائدة التى يحددها مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى، وهو الأمر الذي ظهر جليا عندما بدأ الأخير في تحريك سعر الفائدة على الدولار عدة مرات متتالية منذ فبراير 2022. ويجري تسعير معظم السلع بالدولار، وفي مقدمتها النفط، وكذلك الأسهم.

وقد اتخذت مجموعة بريكس خطوات هامة نحو إنهاء هيمنة الدولار العالمية. منها زيادة التعاملات فيما بينها بعملات الدول الأعضاء. وأدت التطورات المصاحبة

للحرب فى أوكرانيا إلى إعطاء دفعات قوية إلى هذا التوجه، ربما استغرقت عقوداً أطول لولا العقوبات المفروضة على روسيا. وتعمل روسيا بجدية للتخلى التام عن الدولار فى التعاملات التجارية وكذلك فى تسديد قيمة الطاقة الروسية وقيمة الأسلحة أيضاً، وذلك عبر تطوير نظم تقوم على استخدام العملات الوطنية، وقد ارتفعت حصة التعامل الروسى بالعملات الوطنية مرتين لتمثل ثلث إجمالى المعاملات مع الخارج، و50% من المعاملات مع الدول الصديقة، و75% بين دول الاتحاد الأوراسي الذى يضم روسيا وأربعة من الجمهوريات السوفيتية السابقة. وسرع قيام الشركات الأوروبية بالدفع بالروبل مقابل الغاز الروسى، والتوسع فى استخدام العملات الوطنية مع الشركاء التجاريين لروسيا من وتيرة تخلى روسيا عن الدولار، ووضع الروبل فى مكانة اقتصادية غير مسبوقة كعملة تداول وتقييم دولى.

فى يناير 2023 أضاف البنك المركزي الروسي 9 عملات إلى قائمة العملات التي يحدد لها سعر صرف رسمي أمام الروبل ليرتفع عددها إلى 43 عملة. تحذو الصين والهند نفس النهج. وبلغت نسبة التعامل باليوان والروبل 95% من إجمالي العمليات التجارية بين روسيا والصين فى نوفمبر 2023. وبدأت الهند فى تسوية الحسابات مع روسيا بالروبية فى ديسمبر 2022. وبدأت طهران وموسكو التعامل بالروبل والريال منذ يوليو 2022. وزاد أيضا استخدام العملات الوطنية في التجارة المتبادلة بين روسيا وتركيا حيث زادت الصادرات التركية إلى روسيا بالليرة التركية بنسبة 400% تقريبًا، وزادت الواردات التركية من روسيا بالليرة بنسبة 150% تقريبًا، وبالروبل بنسبة 260% فى نوفمبر 2023. وقعت الهند اتفاقية مع الإمارات تسمح لها بتسوية المعاملات التجارية بالروبية بدلا من الدولار فى يوليو 2023. وبلغ حجم التجارة الثنائية بين الهند والإمارات 84.5 مليار دولار 2022 / 2023. وتعد الهند هي ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم وأعلن البنك المركزي الهندي عام 2022 إطار عمل لتسوية التجارة العالمية بالروبية، فى اتجاه عالمى يتجاوز مجموعة بريكس بعد أن فقد الكثيرين الثقة بالدولار الذى تسرف واشنطن فى طباعة كميات كبيرة منه دون غطاء من الذهب.

وخلال قمة بريكس يوم 22 يونيو 2022 تم الاتفاق على إنشاء عملة احتياط دولية على أساس سلة عملات "بريكس". وسيتم دعم العملة الجديدة بالذهب لدعم قيمتها وقدرتها على منافسة الدولار في التجارة الدولية. وتعمل دول بريكس على زيادة

احتياطاتها من الذهب استعدادًا لإنشاء العملة المشتركة. ويعمل بنك مجموعة "بريكس" على تطوير عملة رقمية موحدة لدول المجموعة. وفقاً لرئيس قسم السياسة النقدية في بنك "بريكس" أيفاندو كاسينو، إن إصدار العملة الرقمية سيتم على مراحل، في غضون 5-10 سنوات. قد يتم استخدامها في البداية أداة للاستثمار، وبعد ذلك في التعاملات التجارية.

فقد تراجع نصيب الاحتياطيات الدولارية لدى البنوك المركزية عالمياً إلى 59%، وهو أدنى مستوى على مدار 25 عاما، أثناء الربع الرابع من عام 2020، طبقا للمسح الذي أجراه صندوق النقد الدولي عن تكوين احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية، في مواجهة المنافسة من العملات الأخرى التي تستخدمها البنوك المركزية في إجراء المعاملات الدولية. وفى عام 2016 أدرج صندوق النقد الدولي اليوان الصينى كعملة احتياطية في سلة العملات المكونة لحقوق السحب الخاصة إلى جانب الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين. كما تتجه البنوك المركزية في العالم، للاستعانة باليوان الصيني، ضمن سعيها لتنويع احتياطاتها من العملات الأجنبية. وفي بادرة تشير للتراجع التدريجي لهيمنة الدولار، في ظل التوترات التي تعصف بالساحة السياسية العالمية، ارتفعت نسبة مديري الاحتياطي في البنوك المركزية الذين يستثمرون أو ممن لديهم الرغبة في الاستثمار في اليوان، من 81% في 2021، لنحو 85% خلال عام 2022، وفقاً لمسح أجرته مؤسسة "يو بي أس" الاستثمارية، على 30 من البنوك المركزية الرئيسية في الفترة بين أبريل ويونيو 2022.

وجاءت زيادة الرغبة في العملة الصينية، بعد تجميد القوى الغربية لنحو 300 مليار دولار من احتياطي موسكو من العملة الصعبة، كجزء من العقوبات التي تفرضها على روسيا، كما أثرت المخاوف المتعلقة بالتضخم الأمريكي، والجهود التي يبذلها الاتحادي الفيدرالي لمحاربته، على الثقة فى الدولار، وأكد 54% من المديرين الذين شملهم المسح اتجاههم للاحتياطي باليوان.

سيؤثر حلحلة وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة حتماً على الاقتصاد الأمريكى، وتفقد واشنطن أداة هامة للتأثير الدولى، وتعد مؤشر قوى على التحول باتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد.

(2) إنشاء أنظمة مصرفية وتحويلات مالية مستقلة:

تعمل مجموعة بريكس على إنشاء أنظمة مصرفية ومالية مستقلة عن نظام "سويفت" الدولي، للخدمات المصرفية الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة. وتعمل دول بريكس على دمج الأنظمة الوطنية لنقل الرسائل المالية. مثال ذلك منظومة CIPS الصينية، SFMS الهندية، SPFS الروسية، Pix البرازيلية. تم ربط 159 مؤسسة أجنبية من 20 دولة بالنظام الروسى. يتمتع نظام cips ببنية تحتية عملاقة، حيث يمتد عبر ست قارات و47 دولة حول العالم. يقتصر العمل فيه على عملة اليوان فقط. فى مايو 2023 تم ربط 30 بنكا روسيا بنظام الدفع الصينيCIPS، من بين عشرات البنوك الروسية التى تقدمت بطلبات انضمامها إلى نظام الدفع الصيني. وبفضل الخطوة ستصبح التجارة بين روسيا والصين أكثر سهولة والخدمات اللوجستية (فترة الشحن) أكثر قابلية للتوقع، ليس فقط للشركات الكبيرة ولكن أيضا للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في روسيا. سلاسة المدفوعات مسألة ضرورية في التعاملات التجارية الدولية، إذ أن تعثر عمليات الدفع يؤثر على فترة الشحن والخدمات اللوجستية، وانطلاقا من ذلك تعد منظومات الدفع البديلة ضرورية لزيادة التعاون خاصة مع خروج روسيا وإيران وعدد من الدول الأخرى من نظام سويفت. وهناك صعوبات تنظيمية وتقنية تواجه البنوك الروسية عند انضمامها إلى المنظومة الصينية. يحتاج كل بنك إلى الاتفاق شخصيا مع الجانب الصيني والتكيف مع متطلباتCIPS . ومن الناحية الفنية، يتطلب الأمر تثبيت برنامج وتدريب الموظفين لتنفيذ التبادلات. ويساعد اتصال بنوك روسية بمنظومة المصارف الصينية، على إجراء المدفوعات بشكل مباشر دون الحاجة أن تمر الحوالات المالية عبر البنوك الغربية. وفي 18 أبريل 2023 تم التوقيع على اتفاقية اعتماد الهند لنظام الرسائل المالية الروسي SPFS لتسديد المدفوعات المصرفية لروسيا.

في السنوات الأخيرة، حاول بنك الاحتياطي الهندي بشكل استباقي تدويل الروبية وأنظمة الدفع الخاصة بها. وفي منتصف يوليو، على سبيل المثال، أبرم بنك الاحتياطي الهندي والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة مذكرتي تفاهم مهمتين تتعلقان باستخدام العملات المحلية في المعاملات عبر الحدود، والربط بين أنظمة الدفع الخاصة بكل منهما. والهدف من ذلك هو تشجيع استخدام الروبية والدرهم

الإماراتي بشكل ثنائي وتشجيع التحويلات المالية عبر الحدود بسرعة وفعالة من حيث التكلفة. إلا أن البيان تضمن أيضًا ما يلي: "استكشاف ربط أنظمة رسائل المدفوعات.

وقد أثبتت النظم البديلة أنها طريقة فعالة ومضمونة لتسديد المدفوعات، كما يؤكد استمرار زيادة أعداد المشاركين فيه على كفاءتها. يمثل اتساع نطاق الاعتماد عليها نقلة نوعية لخروج الدول من الأنظمة المالية المتعلقة بالولايات المتحدة وتحررها من الضغوط والعقوبات المرتبطة بها.

(3) إنشاء مؤسسات مالية دولية بديلة:

إنشاء مؤسسات مالية بديلة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذى تهيمن عليهما الولايات المتحدة. ففى عام 2015 تم تأسّس بنك التنمية الجديد (NDB) وصندوق احتياطي الطوارئ (BRICS Contingent Reserve Arrangement). بلغ رأس المال الأولي لبنك التنمية 50 مليار دولار، فيما بلغ رأس المال الأولي لبنك احتياطي الطوارئ 100 مليار. جرى توزيع المساهمات بالتساوي بين مؤسسي "بنك التنمية الجديد"، بحيث تكون للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا حصص متساوية. وتنصّ اللائحة التأسيسية لـ"بنك التنمية الجديد" على عدم امتلاك أي مساهم حق النقض (الفيتو)، وأن يتولى أعضاء البريكس رئاسته مداورة. أن لا يسمح لأي مؤسس بأن يرفع حصته من رأس المال، وبالتالي حصته التصويتية، من دون موافقة المؤسسين الآخرين، وأن لا يقل رأسمال الأعضاء المؤسسين مجتمعين، أي دول البريكس، عند توسيع المصرف ليضم دولاً أخرى، عن 55% من رأس المال. أما صندوق احتياط الطوارئ فبلغ رأسماله التأسيسي 100 مليار دولار. قدمت الصين 41 مليار دولار منها، وقدمت كل من البرازيل وروسيا والهند 18 مليار دولار، وجنوب أفريقيا 5 مليارات، وبالتالي فإن الحصة التصويتية للصين فيه هي الأكبر، أي أنه مصرف تقوده الصين فعلياً.

خلافاً للمؤسسات الغربية التى تتبع سياسة المشروطية السياسية والاقتصادية بهدف الهيمنة على الدول والتدخل فى شئونها الداخلية بما يخدم المصالح الأمريكية، يهدف "بنك التنمية الجديد" إلى دعم التنمية، لا سيما البنية التحتية، وبناء شراكات دولية وإقليمية تنموية واسعة النطاق. إن هدف المؤسسات الغربية هو فرض نموذجها السياسى والاقتصادى على كافة الدول. فقد بلغ مقدار أول قرض قدمه البنك الدولي

لفرنسا بعد تأسيسه 250 مليون دولار، كانت مشروطة بإبعاد الوزراء الشيوعيين من الحكومة. لم يقر البنك القرض إلا بعد إمتثال فرنسا لذلك الشرط. فى حين يقدم "بنك التنمية الجديد" القروض والضمانات للمشاريع التنموية، ويدخل شريكاً في تأسيسها. أما بنك احتياطي طوارئ بريكس، فيفترض أن يقدم قروضاً قصيرة الأجل لمساعدة الدول على تخطي اختلالات موازين مدفوعاتها وضغوط السيولة، خصوصاً تلك الناجمة عن تدهور سعر صرف عملاتها نتيجة تقلب الظروف المالية الدولية، تماماً كصندوق النقد الدولي عند تأسيسه. لا يربطان قروضهما بشروط التصحيح الهيكلي وتحرير الأسعار وخصخصة القطاع العام وتقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب عموماً مع خفضها على الشركات الكبيرة، ولاسيما الأجنبية منها.

قدم "بنك التنمية الجديد" 32.8 مليار دولار من القروض لـ96 مشروعاً تنموياً في الدول الأعضاء حتى نهاية عام 2022، في قطاعات من النقل والمياه والصرف الصحي إلى الطاقة النظيفة والبنية الرقمية والاجتماعية. منها إقراض 6 مليارات دولار لبرنامج المساعدة الطارئة للدول الأعضاء لمكافحة جائحة كورونا وقرضين قيمة كل منهما مليار دولار لدعم الانتعاش الاقتصادي في الهند والبرازيل.

كان لذلك دور هام فى تشجيع العديد من الدول للانضمام "بنك التنمية الجديد". حدثت الموجه الأولى من توسيع العضوية عام 2021 حيث انضمت بنجلاديش والإمارات العربية المتحدة والأروجواي في سبتمبر ومصر مصر في ديسمبر. وبلغت مساهمات الأعضاء الجدد أقل من مليار دولار واحد بالنسبة إلى بنجلاديش، ونحو 1.2 مليار دولار بالنسبة إلى مصر، و556 مليون دولار بالنسبة إلى الإمارات. يسهم هذا فى تعزيز رأس مال البنك. يبلغ حجم "بنك التنمية الجديد" حالياً نحو نصف حجم البنك الدولي من حيث الأصول التي يستطيع إقراضها، ويبلغ حجم بنك طوارئ بريكس نحو عُشر صندوق النقد الدولي الذي تبلغ قدرته الإقراضية نحو تريليون دولار، بحسب موقعه الإلكتروني.

بالتوازى مع بنك وصندوق بريكس، قامت الصين عام 2015 بتأسيس "بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية" Asian Infrastructure Investment Bank. تملك الصين نحو 30% من أسهمه، وروسيا 6.5%، والهند 8.4%. تساهم 92 دولة في رأسمال البنك البالغ أكثر من 97 مليار دولار. واللافت في هذا البنك هو مشاركة الدول الغربية والحليفة للغرب بصورة مكثفة فيه، مثل كندا أوروبا الغربية كوريا

الجنوبية أستراليا نيوزيلاندا وغيرها، مع استثناءات لافتة جداً بقيت خارجه، مثل الولايات المتحدة الأميركية واليابان. ويعتبر البنك بديل لـ "بنك الاستثمار الآسيوي" Asian Development Bank الذى تأسس عام عام 1966 وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية واليابان، وتعد أكبر مساهمتين وتشارك فيه 68 دولة.

لقد كانت التغيرات الهيكلية الاقتصادية دوماً دعامة لتغيرات استراتيجية بعيدة المدى. يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة الأثر على بنية النظام الدولى. رغم ما تواجهه من مقاومة أمريكية مدعومة أوروبياً، فإن قطار التغيير إنطلق بقيادة بريكس، ومهمها تأخر فإنه سيصل حتماً لمحطنه النهائية بنظام تعددى أكثر عدالة وإنصافاً لدول العالم أجمع.

ثالثاً: مكاسب مصر من الانضمام لعضوية مجموعة بريكس:

منذ إطلاق مجموعة بريكس عام 2009 بأربعة دول (الصين والهند وروسيا والبرازيل) كانت قضية قبول أعضاء جدد مطروحة، وعقب ضم جنوب أفريقيا عام 2010، أعلنت المجموعة إعطاء الأولوية لتوطيد دعائمها من خلال تنمية الشراكات الاقتصادية بين أعضائها وإطلاق بنك التنمية التابع لها، وتنفيذ الاتفاقات الملزمة بينهم، وتحويلها فى مرحلة لاحقة إلى منظمة قبل التفكير فى توسيع العضوية. مع تقدم العديد من الدول بطلب عضوية بريكس، ومنها مصر، وللحفاظ على الباب مفتوحاً استحدثت المجموعة صيغة «بريكس +» عام 2017 بمشاركة خمس دول دعتها الصين، رئيس المجموعة آنذاك، وهي: مصر، وطاجيكستان، وتايلاند، وغينيا، والمكسيك.

وفى الأول من يناير 2024 أصبحت مصر وأربعة دول من عالم الجنوب أعضاء فى مجموعة بريكس. وسبق وأن انضمت مصر لبنك التنمية الجديد التابع لبريكس في ديسمبر 2021 بمساهمة قدرها 1.2 مليار دولار. يمثل هذا انعطافاً هاماً فى التوجهات المصرية. كما إن انضمام مصر للبريكس يؤكد عالمية حركة بريكس باتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد. شعبية هذه الحركة وقبولها بين عالم الجنوب الذى يئن من جشع الغرب واستغلاله. يبحث عن شراكات تنموية متوازنة وفرص حقيقية للتنمية. يشجع انضمام مصر الدول الأفريقية والعربية الأخرى لاتخاذ ذات الخطوة ودعم ما تتخذه بريكس من إجراءات باتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد والإخراط فيها.

إن قبول عضوية مصر فى مجموعة بريكس من بين 23 دولة ذات مكانة وتأثير إقليمى وثقل اقتصادى تقدمت رسمياً للحصول على العضوية له دلالاته الهامة حول مكانة مصر وإستعادة وتأثيرها فى التفاعلات والقضايا الإقليمية. إن الموقع الجيوسياسى لمصر يمثل إضافة هامة لمجموعة بريكس. مصر فاعل مؤثر فى أمن أثنين من أهم البحار، البحر المتوسط والبحر الحمر، وتسيطر على قناة السويس التى تمثل شريان رئيسى للتجارة واللوجستيات العالمية. ويمكن أن تكون مصر Hup لانتاج وتسويق العديد من الصناعات وكذلك الحبوب وحلقة هامة فى سلاسل الإمداد والتوريد العالمية. كما إن مصر بوابة رئيسية للشرق الأوسط، أفريقيا ودول المتوسط وذك بحكم موقعها الجغرافى والتجمعات التى تنتمى لعضويتها. هى أيضاً سوقاً واسعة حيث يبلغ عدد سكانها 106 مليون نسمة، وذلك لمدى واسع من السلع والمنتجات. كما إنها سوق هام للتكنولوجيا فى مختلف المجالات بما فيها تلك النووية لتوليد الطاقة الكهربية. وتمتلك مصر أيضاً إمكانات وفرص تنموية غير محدودة فى مختلف المجالات.

من ناحية أخرى، يمثل قبول عضوية مصر فى المجموعة شهادة دولية بقوة الاقتصاد المصرى، وما تمتلكه مصر من مقومات تنموية هامة. ويتيح ذلك لها فرصة المشاركة فى تأسيس نظام اقتصادى عالمى أكثر عدالة واستقلالية وأن تكون فاعل نشط فى هذا النظام. ويعزز مكانة مصر بالنظر إلى أهمية بريكس واتساع دورها وتأثيرها الاقتصادى العالمى، مع الانفتاح واسع النطاق على الشرق فى توازن نادر الحدوث فى العلاقات الدولية.

وفى هذا السياق، انتقل التعاون مع المثلث الاستراتيجى الشرقى، روسيا الصين الهند، إلى مستويات استراتيجية هامة، فوقعت مصر اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع روسيا عام 2018، سبقها اتفاقية مماثلة للشراكة الاستراتيجية مع الصين عام 2014، وأخرى لاحقة مع الهند فى يونيو 2023. لتضع مصر نفسها فى قلب مشروع الحزام والطريق الذى يعتبر مشروع المستقبل، للصين والعالم، لتنمية مستقرة وبناءه لكافة دول الجنوب. كما أطلقت مصر مشروع الضبعة الطاقوى العملاق بالتعاون مع روسيا، الذى سيغير وجه مصر التنموى والحضارى، وظل حلماً يراود المصريين لعقود ممتدة، فى استجابة للإرادة الشعبية الطامحة لمشروع عملاق لتوليد الطاقة ينقل مصر لمستويات أكثر حداثة نحلم بها، وما يحمله ذلك من فرص تنموية

واسعة تسهم على نحو مباشر فى حل الكثير من أزماتنا الاقتصادية والاجتماعية وتؤسس لمستقبل نتطلع له جميعاً.

وتقيم دول بريكس تعاونها وتقوم بتطوير شبكات وأطر بديلة للشراكة والتعاون تنطلق من مبدأ الكل رابح "win–win". من أبرزها الاتحاد الاقتصادى الأوراسى الذى تقوده روسيا، ويعد من التجمعات الاقتصادية الهامة والواعدة فى منطقة أوراسيا، ويتضمن الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد بين أعضاءه الخمس، روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان. وتبلغ المساحة الإجمالية لدوله 20.2 مليون كم2، وهو سوق واسعة حيث يبلغ عدد سكانه حوالي 183 مليون نسمة. ويهدف إلى تعميق عملية التكامل بين دوله، بما في ذلك تشكيل أسواق مشتركة للغاز والنفط ومشتقاته. ورغم حداثة عهد الاتحاد الاقتصادى الأوراسى، حيث بدأ العمل به مع دخول معاهدة تأسيسه حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير 2015، فإنه حظى باهتمام العديد من الدول، وأبدت نحو 50 دولة وتجمع اقتصادى رغبة واضحة للإنضمام إليه وبناء شراكات ومناطق تجارة حره معه وفى مقدمتها مصر.

هناك مقومات عدة تمثل قاعدة صلبة من المصالح المتبادلة للطرفين تدعم إطلاق الشراكة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسى، أهمها كون مصر تمثل سوقاً كبيراً بالنسبة للدول أعضاء الاتحاد الأوراسى، ومحور رئيسي لصادراتهم للنفاذ لمختلف الأسواق الأفريقية والعربية والتكتلات الاقتصادية الأخرى التى ترتبط مصر معها باتفاقات تجارة حرة وما توفره من أفضلية لنفاذ السلع المصدرة من مصر ومنها دول الاتحاد الأوروبي ودول الميركسور فى أمريكا اللاتينية، كما أن دول الاتحاد تمثل نافذة متميزة للصادرات المصرية بمنطقة وسط آسيا. ويحظى طلب مصر بدعم واضح من الاتحاد الأوراسى. تم تحديد المجالات الاقتصادية الواعدة التي يمكن التوصل إلى شراكة مفيدة للطرفين فيها، لتشمل الزراعة والصناعات الدوائية، والسياحة، والبنية التحتية، وصناعة المنسوجات، والأثاث ومواد البناء. عُقدت عدة جولات من المفاوضات بشأن إبرام اتفاق التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوراسي. ستسهم اتفاقية الشراكة فى دفع التعاون بين مصر والاتحاد الأوراسى فى عدة محاور، أهمها مضاعفة حجم التبادل التجارى بينهما. يدعم ذلك أن دول الاتحاد سوق هامة للصادرات المصرية وأبرزها السلع الزراعية والآلات والمعدات والمنتجات الدوائية، كما أن مصر سوق رحبة

لمنتجات دول الاتحاد وأهمها القمح والمعادن والصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية والسيارات والجرارات.

ثانيها تنمية الاستثمارات المشتركة بما يحقق المصلحة المتبادلة للطرفين، فالشراكة المصرية الأوراسية وضم مصر لمنطقة التجارة الحرة الخاصة بالاتحاد الأوراسى يسهم فى دفع الاستثمار المشترك بين الجانبين خاصة في ضوء تطوير البنية التحتية في مصر في مجالات الغاز والكهرباء والطاقة والموانئ وشبكة الطرق الحديثة، ويتيح إمكانية توافر فرص زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة فى ضوء الدعم الفنى الذى يمكن أن يقدمه الاتحاد فى مجالات حيوية بالنسبة لمصر بما فى ذلك مجالات التجارة الإلكترونية وتطوير الاقتصاد الرقمي وغيرها. وتعمل مصر على تشجيع مجتمع الأعمال والشركات الصناعية من دول الاتحاد الأوراسى على زيادة استثماراتها في مصر خلال المرحلة المقبلة خاصة مع وجود عدد من المشروعات الضخمة بمصر حاليا والتي تمثل فرص استثمارية هائلة أمام المستثمرين من دول الاتحاد، ومنها المنطقة الصناعية الروسية في مصر التى تعد المشروع الأول لروسيا فى الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

كذلك مشروع الحزام والطريق الذى تقوده الصين. يتضمن الحزام مجموعة الطرق البرية التي تربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى، وجنوب آسيا، وكذلك جنوب شرق آسيا. بينما يتضمن الطريق شبكة بحرية تربط الصين بالموانئ الرئيسية عبر آسيا والمحيط الهندي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. وتعتبر هذه المبادرة هي خطة الصين الكبرى لتوسيع التعاون الاقتصادي والبنية التحتية عبر القارات من خلال الطرق البرية والبحرية الاستراتيجية، وبالفعل نجحت في جعل الصين أقرب إلى العالم من خلال الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية في أكثر من 150 دولة ليصبح مشروع عالمى. وقد تجاوز إجمالي الاستثمارات في إطار المبادرة تريليون دولار في يوليو2023.

انضمام مصر لبريكس يضمن الأمن المالى بالتحول للتداول بالعملات الوطنية. من الأهداف الرئيسية لدول مجموعة "بريكس" هو انهاء هيمنة الدولار وتوظيفه كسلاح عبر استخدام العملات الوطنية في التعاملات التجارية. تتضمن خطط المجموعة إنشاء نظام دفع دولي "بريكس باي" BRICS Pay يستند على تقنية "بلوك تشين" blockchain، أي على أساس أصول رقمية. وإنشاء منصة خاصة على أساس

العمـلات الرقميـة فـي دول مجموعـة "بـريكس" لتنفيـذ التسـويات الماليـة. الأمـر الـذي سيكسـر احتكـار نظـام "سـويفت" الغربـي للعمليـات الماليـة حـول العـالم. يعـزز القـدرة علـى التسـديد ويقـوي الثبـات الاقتصـادي تجـاه الغمـوض وعـدم اليقـين والصـدمات الخارجيـة. سـيخفف هـذا مـن الضـغط علـى النقـد الأجنبـي فـي مصـر فـى وقـت تعـانى فيـه مصـر مـن صعوبات فى توفيره.

مـن مكاسـب مصـر أيضـاً زيـادة الفـرص فـى التصـدير عبـر ربـط مصـر بالمشـروعات العالميـة والتجمعـات الاقتصـادية التـى تقودهـا دول المجموعـة، الحـزام والطريـق، الاتحـاد الأوراسـى، وميركوسـور علـى النحـو السـابق بيانـه. وقـد زادت صـادرات مصـر لـدول مجموعـة "بـريكس" فـى عـام 2022، بنسـبة 5.3% لتصـل إلـى 4.9 مليـارات دولار. ومـن المتوقـع أن تتضـاعف مـع انضـمام مصـر للمجموعـة. كـذلك تـأمين حصـول مصـر علـى السـلع الاسـتراتيجية، مثـل الحبـوب حيـث تنـتج دول البـريكس ثلـث إنتـاج العـالم مـن الحبـوب، وتعـد روسـيا أكبـر مصـدر لهـا فـى العـالم، فـى حـين تعتبـر مصـر أكبـر مستورد لها عالمياً، وتمد روسيا مصر بحوالى 70% من احتياجاتها من القمح.

هـذا إلـى جانـب تعظـيم فـرص مصـر لجـذب مزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة لاسـيما مـن دول بـريكس. وقـد بلغـت اسـتثمارات دول مجموعـة البـريكس فـى مصـر 891.2 مليـون دولار خـلال العـام المـالى 2022/2021. ويعتبـر هـذا الـرقم محـدود للغايـة بـالنظر لقـدرات دول بـريكس والفـرص المتاحـة للاسـتثمار فـى مصـر. كمـا إن عضـوية مصـر فـى بنـك بـريكس تتـيح لهـا الحصـول علـى تمـويلات ميسـرة لمشـروعاتها التنمويـة المختلفـة دون مشـروطية سياسـية واقتصـادية مجحفـة كتلـك التـى يفرضـها البنـك الـدولى وصـندوق النقـد الدولى.

تتـيح عضـوية بـريكس فـرص أوسـع لمصـر كـذلك لزيـادة تـدفقات السـياحة مـن دول المجموعـة لمصـر. وتعتبـر مصـر مقصـد سـياحى مفضـل لمـواطنى دول بـريكس لاسـيما روسـيا. ولاشـك أن تفعيـل اعتمـاد بطاقـات الـدفع الوطنيـة، مثـل "ميـر" الروسـية سيشـجع كثيـراً السـياحة إلـى مصـر. وتعـد السـياحة دعامـة رئيسـية للاقتصـاد المصـرى ومصـدر أساسـى لتـدفقات النقـد الأجنبـى لمصـر. وتـرتبط بالسـياحة العديـد مـن القطاعـات الأخـرى والملايين من فرص العمل المختلفة للمصريين.

يضاف إلى ما تقدم دعم الموقف المصرى فى القضايا الإقليمية عبر التنسيق مع دول بريكس التى تتقارب مواقفها على نحو ملحوظ فى القضايا الإقليمية المختلفة وفى مقدمتها فلسطين، سوريا، ومكافحة الارهاب.

وعلى الأرجح لن يكون هناك تداعيات سلبية لعضوية مصر فى بريكس على العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا لعدة اعتبارات:

- أهمية مصر بالنسبة للغرب لاسيما مع صفقة الغاز الثلاثية الأخيرة مع أوروبا ومحورية دور مصر كبديل للغاز الروسى.
- أن مصر بالفعل عضو "بريكس +" وبنك بريكس، وبالتالى هو ليس انضمام جديد ولكن انتقال لمستوى أعلى فى العضوية.
- تم قبول مصر شريك حوار فى منظمة شنجهاى التى تقودها الصين وروسيا سبتمبر 2021 دون تحرك من الغرب.
- أن الغرب فى حالة ارتباك وضعف غير مسبوق على خلفية تداعيات جائحة كورونا ثم الحرب الأوكرانية، على النحو الذى لا يسمح له بخسران دولة بحجم وأهمية مصر.
- إن مصر لن تكون الدولة الوحيدة القريبة من الغرب التى تنضم، فمن الدول التى انضمت مع مصر السعودية والامارات وهناك العديد من الدول الأخرى الراغبة فى الانضمام.
- تأكيد مصر على أن التوازن والتنوع هو نهجها الخارجى وأن العلاقة مع طرف ليست على حساب التعاون مع طرف أخر.
- هناك سوابق فى هذا الخصوص، الهند مثلاً عضو بالبريكس وشنجهاى، لكنها في الوقت ذاته عضو في تحالف كواد الرباعي مع اليابان والولايات المتحدة وأستراليا، ولا تعارض بين الأمرين، ومصر تقدم نموذج أخر لذلك.

خاتمة

تضم دول البريكس قوى عالمية كبرى، مثل الصين وروسيا، ودولا تعد من الكبرى في قاراتها مثل الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل ومصر والسعودية. وتتهم مجموعة البريكس الدول الغربية بالهيمنة على المؤسسات الدولية التي تقوم على إقراض الأموال

للـدول، مثـل صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي، وتـدعو إلـى صـوت وتمثيـل أكبـر للاقتصـادات الناشـئة. ويتـيح توسـيع عضـوية المجموعـة بعـد انضـمام الـدول الخمسـة ليصـبحوا أعضـاءً فـي بـريكس، قـوة دفـع هائلـة للمجموعـة التـي تسـعى لإحـداث التـوازن علـى الصـعيد الاقتصـادي، وتنـافس مجموعـة السـبع، لا سـيما بـالنظر إلـى مـا تزخـر بـه الـدول الجديدة من مقومات.

وتسـعى المجموعـة إلـى أن يـنعكس التوسـع بأعضـائها التفـوق عمليـاً مـن خـلال توسـعة نشـاطاتها الاقتصـادية الراميـة لمواجهـة هيمنـة الـدولار الأميركـي، ليضـيف التوسـع بـدوره إلـى قـوة المجموعـة الهادفـة إلـى أن تكـون محركـاً لنظـام عـالمي جديـد، وأن تقـود مجموعـة تغيـرات ديناميكيـة علـى الخارطـة الاقتصـادية الدوليـة. ومـن المنتظـر أن يلعـب التكتـل بعـد مضـاعفة أعضـائه دورًا فـي تحقيـق التـوازن الاقتصـادي حـول العـالم، والهيمنـة الاقتصـادية لـبعض الـدول الكبـرى، كمـا أن الـدول المنضـمة تضـع عليـه آمـالًا كبيـرة ليمثـل لهم فرصًا اقتصادية واعدة.

إن دور وتـأثير مجموعـة بـريكس يـزداد فـى النظـام الاقتصـادى العـالمى حيـث تقـود تغيـرات هيكليـة فـى العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة سـعياً لنظـام اقتصـادى عـالمى جديـد أكثـر تـوازن، ويتـيح فـرص أوسـع وأكثـر عدالـة للاقتصـادات الناشـئة والناميـة، ويمكـن فـى هـذا الاطـار استشـراف العديـد مـن العوائـد الاقتصـادية المحتملـة لقبـول عضـوية مصـر فـى مجموعـة بـريكس، اعتمـاداً علـى مـا تمثلـه المجموعـة مـن ثقـل اقتصـادى هـام، وقـوة دافعـة باتجاه تحولات اقتصادية جوهرية يصاحبها حتماً تداعيات استراتيجية أعمق.